تنافر خطاب العراقية مؤشر على انقسامها

ائتلاف العراقية.. (أرشيف)

المتأمل للمشهد السياسي لا يحتاج إلى جهد كبير لتأشير التقاطعات والخلافات التي أصابت بعض الكتل، وكيف أن بعض الائتلافات أصابها التصدع، أو ربما هي في طريقها لذلك، بسبب أن تكوينها لم يأت عن قناعات راسخة، وإنما جاء كرد فعل للآخر، ولعل السمة الواضحة لبعض الكتل أن مكوناتها يشوبها التنافر على المستوى العقدي

□ تحليل سياسي/ ماجد طوفان

لذا يرى الباحث أن عمرها سيتّسم بالقصر فضلا عن تنوع خطاباتها مما يعزز الانطباع بأنها تمثل مشاريع وقتية كما يقول أكثر من مراقب، ولعل المثال الأقرب لهذا التوصيف هو ائتلاف العراقية الذي يلاحظ عليه انه يعاني أزمة زعامات، ويبدو أن الانكسارات التي أصيبت فيها القائمة ابتداء من عدم حصولها على رئاسة الوزراء وليس انتهاء بفشل مشروع مجلس السياسات ادت إلى الضعف والوهن الذي كان مهيمنا على أدائها، ولعل تغيير رئيس كتلة العراقية في البرلمان سلمان الجميلي مؤخرا دليل آخر يؤشر أن وجهات النظر بين قادتها أصبحت شاسعة وعميقة، وربما تؤدي في النهاية إلى تفكك هذا الائتلاف وبالتالي انحسار المشروع الذي جاءت به وحاولت جاهدة أن تبتعد من خلاله عن المحاصصة الطائفية، الا أن الخطوط القيادية المصنفة أولى وثانية وثالثة في داخل القائمة اصبحت تمثل اتجاهات داخلية متقاطعة مع بعضها، واذا اردنا الاستقصاء اكثر فان القيادات الكبيرة الثلاثة المتمثلة برئيس القائمة اياد علاوي والنجيفي والهاشمي أصبحت هي الأخرى متنافرة من خلال تصريحاتها التي تؤكد أن العراقية قائمة بثلاثة رؤوس، فيوم أمس وصف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي إقامة الأقاليم في الوقت حالي كصب الزيت على النار، مؤكدا أن الطائفية السياسية التي اعتمدت في العراق هي التي دفعت للمطالبة بالأقاليم، وأضاف علاوي أن "الوقت الآن غير مناسب للمطالبة بإقامة الأقاليم"، واصفا إقامة الأقاليم في الوقت الحالي "كصب الزيت على النار". وقراءة هذه التصريحات ومقارنتها مع تصريحات أخرى تجعل المراقب يؤشر الأزمة، وتحديدا أزمة الخطاب السياسي والتقاطع المفصلي بين قيادات القائمة وتحديدا ما يخص اقامة الاقاليم اذ كانت هناك تصريحات لاتلتقي بأي شكل من الأشكال مع تصريحات علاوي، حيث دعا القيادي في القائمة أسامة النجيفي الى اقامة الاقاليم مرة على أساس جغرافي، ومرة أخرى معللا دعوته بأن السنة أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية وعاد ليؤكد منتصف تشرين الثاني الحالي، أن مطالب محافظة صلاح الدين بإقامة إقليم دستورية، وليس من حق مجلس الوزراء الاعتراض على ذلك، وأشار إلى أن طلب إقامة الاقليم سيحال إلى المفوضية العليا للانتخابات لتنظيم استفتاء في المحافظة. من جهة أخرى كان القيادي في القائمة طارق الهاشمي قد نحا إلى منطق النجيفي نفسه ودعاه في الـ ١٩ تشرين الثاني الحالي، مجلس الوزراء إلى عدم عرقلة إقامة إقليم صلاح الدين، وأكد أن من حق المحافظة اللجوء إلى المحكمة الاتحادية أو رئاسة الجمهورية إذا رفض رئيس الوزراء نوري المالكي إرسال طلب تشكيل الإقليم إلى المفوضية العليا للانتخابات. هذا التباين الواضح في الطروحات يؤكد ما ذهبنا اليه وهو ان العراقية تعاني أزمة وربما أزمات.

ولعل هذا التنافر هو انعكاس لما تعانيه القائمة العراقية، ويرى المراقب أنها مهيأة الآن للانشطار والانقسامات أكثر من أي وقت آخر، وهذا المشهد هو جزء من الأزمة العامة التي تعانيها البلاد إذ أن القوائم وكما هو واضح تبحث عن المكاسب، وعندما تصل المكاسب إلى داخل القائمة الواحدة فان ذلك سينعكس على الأداء السياسي العام بمجمله و في الوقت ذاته فانه يؤشر أن صراع الكتل أتى بنتائجه التي تحاول كل منها أن تفكك الأخرى وتخرجها من المشهد السياسي.

يذكر أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة.

شناشيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

كلام مهم.. والحقيقة أعظم

على أهمية ما فعله اثنان من مراجع النجف الكبار يوم الخميس الماضي، فان ما سلّطا الضوء عليه لا يمثل في الواقع سوى نقطة في بحر عظيم من النواقص والعيوب والخروقات والتجاوزات المتكررة والمتفاقمة في عمل الحكومة وسائر أجهزة الدولة، مما يستدعي أكثر من مجرد الكلام في مؤتمر أو ندوة في مكان مغلق.

ويوم الخميس الماضي وجّه كل من آية الله بشير النجفي وآية الله محمد إسحاق الفياض، عبر ممثلين لهما، انتقادات شديدة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بسبب غياب الخدمات وانتشار الفساد المالي والإداري والتبذير.

وقال علي بشير النجفي على لسان والده في المؤتمر العشرين لـ"المبلغين والمبلغات" في محافظة النجف "إن النجف بقادتها والحوزة برعاتها غير راضية على الكثير من أداء الحكومة المركزية والحكومات المحلية، حيث انتشار الفساد في دوائر الدولة والتبذير واختلاس الأموال العامة والرشى متفشية بكل أروقة الدولة تقريبا، وسعي جهات لنشر الفساد الخلقي".

وتحدث الشيخ علي الربيعي نيابة عن الفياض قائلا إن "صبر الشعب يكاد ينفد ولم يعد بوسعنا إسكات الناس أكثر من ذلك"، داعيا الحكومة إلى "شنّ حملة كبرى لمحاربة الفساد".

نعم هذا الكلام على أهميته وصدقيته فإنه لا يجسّد تماماً المعاناة الكبرى التي تواجهها الغالبية العظمى من الشعب من جراء النواقص والعيوب والخروقات والتجاوزات التي لا تُعدّ ولا تُحصى في عمل الحكومة وسائر مؤسسات الدولة.

لا أحد في طول البلاد وعرضها يجهل طبيعة هذه السلبيات، فحتى الأطفال يدركونها لأنهم من ضحاياها. ومع هذا فهنا قائمة ببعض أوجه المحنة التي يكابدها الناس الذين حذّر آية الله الفياض من انه لم يعد بالوسع إسكاتهم أكثر من ذلك:

- تفشي البطالة في صفوف الشباب، وبخاصة الخريجين.
- التدهور المتواصل للصناعة والزراعة.
- التجاوز على مبدأ تكافؤ الفرص المكفول دستورياً.
- تفاقم الفساد المالي والإداري الذي يتضمن فرض إتاوات ورشى كبيرة على المقاولين والشركات المستثمرة في المشاريع الخدمية والاقتصادية.
- تشكيل دويلات في الوزارات والدوائر والمحافظات ومؤسسات الدولة الأخرى التابعة للدولة داخل الدولة من قبل وزراء ووكلاء وزارات ومدراء ومحافظين، وحصر الوظائف بالأتباع والمحازبين والمرتزقة المداهنين والأقارب.
- التردي المريع المتفاقم للخدمات كافة، البلدية والصحية والتعليمية وسواها.
- استغلال أجهزة الدولة، بما فيها الأمنية، في تصفية الحسابات بين القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة على السلطة والنفوذ والمال.
- التجاوز المتصاعد على الحريات العامة والخاصة والسعي لتقليص الحقوق المكتسبة بعد ٢٠٠٣ بتشريع قوانين تحدّ من هذه الحريات والحقوق كما حصل في قانون الصحفيين، ومشروع قانون حرية التعبير المعروض على مجلس النواب الآن.
- إهانة الناس وإذلالهم من قبل الموظفين العموميين، بمن فيهم موظفو أجهزة الشرطة والأمن والجيش.
- سرقة رواتب المتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية.
- تحويل الهيئات المستقلة الى دوائر حكومية.
- استيلاء مسؤولين في الدولة وأقارب ومحازبين لهم على أملاك عامة وخاصة مقابل أثمان بخسة.

هل تبدو القائمة طويلة؟ ما فيها هو أيضاً غيض من فيض التجاوزات والتعديات الصارخة على الدستور والقانون والحقوق العامة والخاصة المُرتكبة من قبل أجهزة دولتنا كافة.

طلاق سياسي إعلانه مؤجل

منظمة بدر والمجلس الأعلى ينفصلان إدارياً وقانونياً.. وكلياً قريباً

□ بغداد/ خلود رمزي

إرجاء المجلس الأعلى إعلان انفصال منظمة بدر عنه يوم الجمعة الماضي أثار تساؤلات كثيرة حول مستقبل التحالف الهش الذي سبق وتعرض لانتكاسات عدة. الخلاف بينهما بدأ مع تشكيل الحكومة وتصويت ودعم المنظمة حصول المالكي على ولاية ثانية، وتعمّق بعد تغيير زعيم المجلس الأعلى اسم الكتلة النيابية التي تجمع الاثنين نهاية آب الماضي من "شهيد المحراب" إلى "المواطن". العامري المدعوم من المالكي حصل في حينها على حقيبة وزارة النقل والمواصلات، أما الحكيم فرضخ لضغوط الشركاء واضطر إلى التوقف عن استخدام التحالف مع إياد علاوي كورقة ضغط سياسية على المالكي. الطلاق السياسي بين العامري والمجلس الأعلى الذي كان مقررا إعلانه يوم الجمعة الماضي أثناء احتفال المجلس بالذكرى ٢٩ لتأسيسه دُعم بمواقف وتصريحات لنواب في المجلس وبدر على حد سواء، لكن الكشف عن نية الانفصال بالذات كشفها النائب عن منظمة بدر محمد مهدي البياتي. أرسل المجلس مجموعة من الرسائل القصيرة صباح الجمعة (١١/١٨) إلى غالبية الصحفيين العراقيين عبر الهاتف المحمول دعاهم فيها إلى حضور الاحتفال الرسمي بالذكرى ٢٩ لتأسيسه في مقره داخل المنطقة الرئاسية في الجادرية.

الائتلاف الوطني الذي يشكل المجلس الاعلى ومنظمة بدر ابرز مكوناته.. (أرشيف)

ونصّت الرسالة على أن الاحتفال يتضمن الإعلان عن استبعاد إحدى المنظمات المرتبطة به وتشكيل منظمة جديدة. لكن الاحتفال الذي أقيم متأخراً عن الموعد لم يتضمن أية إشارة إلى استبعاد بدر عن المجلس، واقتصر على إعلان تشكيل منظمة شبابية أطلق عليها تسمية "فرسان الأمل"، وهو تشكيل شبابي سينصهر في العمل السياسي في البلاد طبقا للمجلس. أكدت أطراف في المجلس الأعلى لـ"نقاش" أن تأخير الاحتفال كان بسبب المحادثات التي تمت بين الطرفين وانتهت إلى إرجاء إعلان انفصال المنظمة عن المجلس إلى نهاية العام الحالي. النائب عن المجلس الأعلى الإسلامي علي شُبّر قال لـ"نقاش" إن قيادات الطرفين ما زالت تتداول في القضية ولم تتخذ أي قرار نهائي بشأن الموضوع. وأكد شُبّر أيضا أن "التشكيل الجديد يضم مجموعة من الشباب ويهدف إلى إدخال دماء جديدة إلى العمل السياسي ضمن تنظيمات المجلس الأعلى الإسلامي".

فكرة استبعاد المنظمة التي بدأت تتبلور منذ شهور كانت خطوة متوقعة من قبل المراقبين للوضع السياسي في العراق بعد تضارب التصريحات بين الطرفين حول قضية تشكيل الحكومة وما تلاها من تحركات سياسية من الجانبين. فالمنظمة التي كانت تمثل الجناح العسكري للمجلس منذ تأسيسه في ايران العام ١٩٨٢ دخلت الى البلاد بعد سقوط نظام صدام حسين في نيسان ٢٠٠٣، وعملت كميليشيات مسلحة ضمن فوضى العراق الجديد قرابة عام كامل، قبل أن تتحول إلى منظمة سياسية بعد صدور القانون ٩١ القاضي بحل الميليشيات. وهذا القانون الذي صدر العام ٢٠٠٤ وقعت عليه تسعة أحزاب سياسية آنذاك من بينها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي غير اسمه لاحقا إلى المجلس الأعلى الإسلامي، ثم أعلن بعد شهور تلت صدور القانون عن تحويل قوات بدر إلى منظمة سياسية. وبقيت المنظمة تعمل في إطار المجلس أثناء الترشيح والانتخابات وتتفاوض مع المرشحين لتشكيل الحكومة بموقف واحد، لكن بذرة الخلاف بدأت عقب اختيار عمار الحكيم زعيما للمجلس الأعلى الإسلامي خلفا لوالده عبد العزيز الحكيم الذي توفي بمرض السرطان في إحدى مستشفيات طهران في آب ٢٠٠٩. وأهمل المجلس في اختياره هذا جميع الأصوات المعارضة لتولي عمار الحكيم للمنصب، لاسيما وأن بعض قيادات البدريين التي تتمتع بتاريخ نضالي طويل مع المجلس، وجدت أن حصر زعامة المجلس بعائلة الحكيم يضعهم بمنزلة التبعية فضلاً عن كون الزعيم الجديد هو الأصغر سنا بين القيادات المخضرمة فيه، وظهرت منذ ذلك الحين تصريحات عن تهميش قادة بدر من قبل المجلس. مصدر مقرب من رئيس المنظمة هادي العامري قال لـ"نقاش" إن "بذرة الانقسام الحقيقة بدأت منذ اللحظة التي تحرك فيها المجلس لاختيار خليفة للحكيم، وإن غالبية قيادات المجلس آنذاك صممت على إبقاء الزعامة في بيت الحكيم مهمشة التاريخ الطويل لقياديين في بدر والمجلس على حد سواء". و برزت حدة الخلاف بين الطرفين بشكل واضح في العام الماضي حينما قرر رئيس منظمة بدر هادي العامري دعم المالكي للحصول على ولاية ثانية، في وقت كان المجلس الأعلى وزعيمه عمار الحكيم يتخذان موقفا مغايرا، وظهرت منذ ذلك الحين تسميات "الحكيمي" و "البدري" لتفصل بين الانتماء للطرفين. الحكيم الذي استخدم قضية التفاوض مع الكتلة العراقية بزعامة علاوي ورقة ضغط على المالكي بعدما انحسر نفوذ المجلس وحلفائه في البرلمان إلى ٢٠ مقعدا، فوجئ بموقف العامري واعتبره ضربة للمجلس، وتركيزا على مصالح سياسية خاصة بعيدة عن الموقف العام لكتلة "شهيد المحراب"، لاسيما وأن الأخير حصل على حقيبة وزارة النقل والموصلات في التشكيلة الحكومية.

العلاقة المتوترة التي ربطت بين الطرفين منذ ذلك الحين، زاد توترها بعد قرار الحكيم في ٣١ آب الماضي تغيير اسم كتلته داخل البرلمان التي تضم إلى جانب بدر منظمة شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي وحركة حزب الله في العراق، من "شهيد المحراب" إلى "المواطن". وبرغم أن الحكيم اعتبر أن التسمية الجديدة هي الأقرب إلى الأهداف التي تسعى الكتلة إلى تحقيقها في خدمة المواطن العراقي، إلا أن مصادر في منظمة بدر أكدت أن المنظمة كانت ضد هذا التغيير وإن الحكيم غير الاسم من دون موافقة منظمة بدر التي تملك ٧ مقاعد برلمانية من بين ٢٠ مقعدا لكتلة "المواطن" في البرلمان. التحرك الانفصالي بين الطرفين أكدته تصريحات محمد البياتي النائب عن منظمة بدر في البرلمان الذي أفاد بان المنظمة والمجلس منفصلان إداريا وقانونيا ولكل منهما مقرّاته الخاصة وإن العمل بينهما تنسيقي ليس إلا. وقال البياتي لـ"نقاش" إن "الانفصال بين بدر والمجلس تم بالفعل لكن الإعلان الرسمي عن هذا الانفصال تم إرجاءه إلى نهاية العام الحالي"، وأكد أن المنظمة تسعى إلى "تجديد قيادة هادي العامري لها وإجراء تغييرات على بعض آليات عملها. الطلاق السياسي الذي وقع بين بدر والمجلس لم يكن مستبعدا في ضوء التغيرات السياسية في العراق التي غالبا ما تولد انشقاقات مماثلة بين الكتل والأحزاب، أما إعلانه رسميا فقد يتم قبل نهاية العام الحالي طبقا لآراء المقربين من البدريين والحكيميين.

■ عن "نقاش ويكلي"

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون